



العدد: ٤٢٢ / ٧ / ٤

التاريخ: ٢٠٢١ / ١ / ١

تشكيلات وأقسام العقود

الى/الوزارات كافة	{	الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة		

م/ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية على الشركات المملوكة ذاتياً

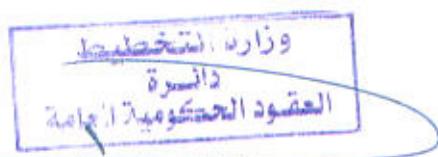
تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

نرافق لكم ربطاً صورة عن كتاب المجلس الوزاري للاقتصاد/رئيس المجلس ذي العدد (س.ل/٤٦) في ٢٠٢١/١/٢٠ والمتضمن الموافقة على ما جاء في كتاب هذه الوزارة ذي العدد (١٤٢٠٣/٧/٤) في ٢٠٢٠/١٠/٢٠ (المرافق صورة عنه ربطاً) والخاص بآلية إعداد الضوابط الخاصة بالشركات المملوكة ذاتياً.

للتفصيل بالاطلاع والالتزام بما ورد بمضمونه مع التقدير

المرفقات

- كتاب المجلس الوزاري للاقتصاد ذي العدد (س.ل/٤٦) في ٢٠٢١/١/٢٠
- صورة عن كتابنا ذي العدد (١٤٢٠٣/٧/٤) في ٢٠٢٠/١٠/٢٠



الدكتور المهندس
ازهار حسين صالح
وكيل الوزارة
٢٠٢١/٨/٢١

صورة عنه إلى

مجلس النواب/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفصيل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس الوزراء/مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء/للتفصيل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس القضاء الأعلى/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفصيل بالاطلاع/مع التقدير.
مكتب السيد الوزير/إشارة إلى هامش سيادته بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤/ على أصل كتاب المجلس الوزاري للاقتصاد أعلى/للتفصيل بالاطلاع/مع التقدير.

مكتب السيد وكيل الوزارة/للتفصيل بالاطلاع .. مع التقدير

مكتب السيد وكيل الوزارة للشؤون الفنية/للتفصيل بالاطلاع .. مع التقدير

أجهزة ومراكز الوزارة/لنفس الغرض أعلى/مع التقدير.

قسم العقود/لنفس الغرض أعلى/مع التقدير.

قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ

: contracts.dp40@mop.gov.iq

د. على تعليمات ١/٣١

حكومة عراق
نـهـجـوـمـهـ فـيـ وـهـزـيـرانـ
نهـجـوـمـهـ فـيـ وـهـزـيـرانـ تـابـوـرـيـ
(سـهـ دـوـكـيـ نـهـجـوـمـهـ فـيـ)

Republic of Iraq
Minister's Council
Ministerial Council
For Economy
(Chairman of the Council)

الموارد / ٩٦٦
التاريخ : ٢٠٢١/١٥

٨٥
١٧٦



١٨٤
١٧٤

العدد : ٦
المجلس الوزاري للاقتصاد
(رئيس المجلس)

العدد : س.ل / ٦

السيد وزير التخطيط المحترم

م/ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية على الشركات المملوكة ذاتياً

اطلع المجلس الوزاري لل الاقتصاد بجلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١/١٨
على كتابكم المرقم بالعدد ١٤٢٠٣/٧/٤ المؤرخ في ٢٠٢٠/١٠/٢٠ ولاحقاً بقرارنا المرقم
٧٤٥ في ٢٠١٩/٨/٢٨
قرر ما يلي

(الموافقة على ما جاء بكتابكم اعلاه)

لتفضل باجراء اللازم ... مع التقدير .



علي عبد الامير علاوي
رئيس المجلس الوزاري لل الاقتصاد
وزير المالية
٢٠٢١/١

صورة عنه إلى :-
السيد مدير مكتب رئيس الوزراء ، للتفضل به . مع التقدير .
السادة اعضاء المجلس الوزاري لل الاقتصاد ، للتفضل بالعلم .. مع التقدير .



REPUBLIC OF IRAQ

MINISTRY OF PLANNING

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة العقود الحكومية العامة
قسم الاستثمارات والتدريب

العدد: ٤٢٠٢/٧

التاريخ: ٢٠٢٠/٨/٥

إلى/ المجلس الوزاري للاقتصاد

رئيس المجلس المحترم

م/ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية على الشركات المملوكة ذاتياً

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ...

إشارة إلى كتابكم ذي العدد (س.ل/٧٤٥) في ٢٠١٩/٨/٢٨ والمنصوص فراركم بإعادة توجيه وصياغة الضوابط الخاصة بالعقود الحكومية للشركات العامة ذات التمويل الذاتي، وبعد دراسة الموضوع من قبل لجنة مؤلفة في وزارة التخطيط فأثنا نود أن ثمين لمجلسكم الموقر ما يأتى :

١- إن عدد الشركات العامة في العراق يصل إلى (٥٢) شركة تعود لوزارات (النفط ، الصناعة والمعدن ، التجارة ، المالية وغيرها) تمارس أنشطة مختلفة ومتعددة ذات صلة بالجهات التي تعود إليها.

٢- عند الاطلاع ودراسة الأنظمة الداخلية لتلك الشركات وجد أن هناك خصوصية معينة لكل منها تحيط بآليات عملها وطبيعة المهام المكلفة بها ما يعني - والحال هذه - صعوبة وضع نصوص وأحكام عامة تطبق على الأنشطة التعاقدية لكل تلك الشركات.

٣- سبق أن قامت وزارة التخطيط بوضع ضوابط خاصة لبعض الشركات العامة يتم تطبيقها عند قيام تلك الأخيرة بتنفيذ عقودها المملوكة من موازنتها الذاتية ومثالها الشركة العامة للمعدات التقنية التابعة لوزارة النفط وغيرها

٤- تأسساً على ما سبق بيانه فإن وزارة التخطيط ترى ما يأتى :

أ- عدم إمكانية وضع ضوابط عامة تطبق على جميع الشركات والجهات المملوكة ذاتياً لتنفيذ تعاقدها العامة للأسباب التي سبق ذكرها آنفاً .

ب- ومع ما نقدم فأثنا نقترح معالجة الموضوع من خلال الآتي :

١- إلزام جميع جهات التعاقد المملوكة ذاتياً بإعداد لوائح خاصة بإجراءات التعاقد على وفق الصالحيات المنوحة لتلك الجهات ضمن نظامها الداخلي، وبإمكان تلك الجهات الاسترشاد بأحكام تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ لإعداد تلك اللوائح .



العدد:

التاريخ: ٢٠٢٠ / ١٠ / ٤

٢- على جهات التعاقد إرسال اللوائح المعدة من قبلها إلى وزارة التخطيط لدراستها والمصادقة عليها ولا تُعد هذه اللوائح نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل وزارة التخطيط وبما لا يتعارض مع أحكام التشريعات ذات العلاقة.

٣- على جهات التعاقد مراعاة أن تكون اللوائح المعدة من قبلها عامة لتشمل جميع تعاقدها في ضوء طبيعة تلك التعاقدات ، ولا يصار إلى وضع استثناءات خاصة إلا عند وجود ضرورة قصوى مبررة وبعد استحصل موافقة دائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط وكل حالة على حدة .

٤- يجب استحصل الموافقات الأصولية لاعتماد تلك اللوائح وتضمينها في النظام الداخلي لتلك الجهات في صورة إصدار جديد أو تعديل على هذا النظام .
مع التقدير.

أ.د خالد بتال النجم
وزير التخطيط
٢٠٢٠/١٠/٤

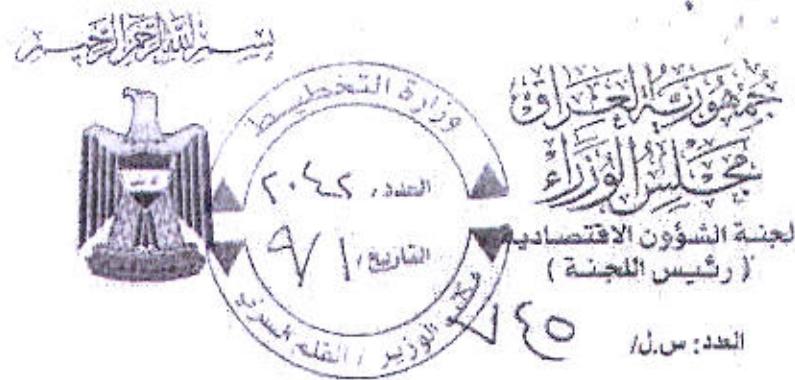
صورة عنه الى

- مكتب السيد الوزير / إشارة إلى هامش سيادته بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ على أصل مذكرونا ذات العدد (١٠١٠) في ٢٠٢٠/١٠/٢/للتفصيل بالاطلاع .. مع التقدير.

- مكتب السيد وكيل الوزارة/إشارة إلى هامش سيادته بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ على أصل مذكرونا ذات العدد (١٠١٠) في ٢٠٢٠/١٠/٢/للتفصيل بالاطلاع .. مع التقدير

- قسم الاستشارات والتدريب / شعبة الاستشارات / للحفظ
للاستفسار E-mail : contracts.dp40@mop.gov.iq
د. ع. تعليمات ١٨/١٠ -

كرماني عيراق
النحوهني وزيرا
كرميته كاريبي ناوري
(سه روكي كرميته)
Republic of Iraq
Minister's Council
Committee of Economic Affairs
(Chairman of Committee)



التاريخ ٢٠١٩/٨/٢٦

العدد: س.ل.

/ السيد وزير التخطيط المحترم
م/ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية على الشركات المعمولة ذاتها

اطلع المجلس الوزاري للإقتصاد بجلسته الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٦ على
كتابكم المرقم بالعدد ٩٨٣ المؤرخ في ٢٠١٩/٤/٢٣

وقرر ما يلي :

(اعادة توجيه وصياغة الضوابط الخاصة بالعقود الحكومية للشركات العامة ذات
التمويل ذاتي من قبل وزارتك من أجل مراجعتها مع ديوان الرقابة المالية
الاتحادي والدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبما لا يخل
بالمرونة الممنوعة إلى الشركات العامة خلال مدة (أسبوع))

للتفصل باجراء اللازم ... مع التقدير ،



فؤاد حسين
نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
وزير المالية
٢٠١٩/٨/

المنور (المكوصبة
السازع مرفلور
الفترة امراه
ج

- صورة عنه الى :
- السادة أعضاء المجلس الوزاري للإقتصاد ، للتفصل بالإطلاع .. مع التقدير .
- ديوان الرقابة المالية / مكتب رئيس الديوان ،
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ، [للتفصل بالإطلاع واتخاذ ما يلزم .. مع التقدير .
عليه ٦٢٦